الأمم المتحدة S/PV.10018

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **10018**

الجمعة، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	باكستان	السيد جادون
	بنما	السيد موسكوسو
	الجزائر	السيد يحياوي
	جمهورية كوريا	السيدة سويونغ لي
	الدانمرك	السيد بولسن
	سلوفينيا	السيد بوركيليتس
	سيراليون	السيد توتانغي
	الصومال	السيد إبراهيم
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ماكنوتان
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة لوسيتا
	اليونان	السيد ستاماتيكوس

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل هايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/652 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته بنما والولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، باكستان، بنما، الجزائر، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، الصين، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان

الرئيس (*تكلم بالروسية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2794 (2025).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيدة لوسيتا (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر شريكتنا في الصياغة، بنما، على قيادتها البناءة بشأن هذا القرار (القرار 2794 (2025)). ونرحب بتمديد ولاية فريق الخبراء المعني بهايتي وتجديد تدابير حظر السفر وتجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة لعام آخر. فهذه الجزاءات عنصر رئيسي في إطار الجهود الدولية الأوسع نطاقاً لتعزيز السلام والاستقرار في هايتي وفي المنطقة.

قبل بضعة أسابيع فقط، اتخذ مجلس الأمن قراراً (القرار 2793 (2025)) بشأن إنشاء قوة لقمع العصابات ومكتب دعم تابع للأمم المتحدة. ومن شأن هذه التدابير استعادة الأمن في هايتي وتركيع العصابات. وتدعم الجهود المبذولة للتصدي للتهديدات الأمنية المباشرة في هايتي نهجًا أوسع نطاقًا لمعالجة الدوافع المتعددة الأوجه لعدم الاستقرار. ويشمل هذا النهج محاسبة أولئك الذين يؤججون المزيد من العنف. ونرحب بإدراج شخصين على قائمة الجزاءات اليوم: كيمبس سانون، زعيم عصابة "بيل إير" الذي كان

له دور كبير في توطيد سلطة العصابات في بورت – أو – برنس؛ وديمتري هيرار الذي قام بدور رئيسي في إفساح المجال لأنشطة الشبكات والعصابات الإجرامية في هايتي. ويأتي هذا الإدراج مكملا للإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة في وقت سابق اليوم عندما فرضت عقوبات محلية على ديمتري هيرار لدعمه لتحالف العصابات الإرهابية الهايتية "فيف أنسانم" وعلى كيمبس سانون الذي تشكل عصابة "بيل إير" التي يتزعمها إحدى العصابات المكونة لتحالف "فيف أنسانم" الإرهابي.

وبينما نثني على المجلس لإدراج اسمي هذين الشخصين، فإن القائمة ليست كاملة. فهناك المزيد من العناصر الذين يساهمون في انعدام الأمن في هايتي ويتجنبون المساءلة. وندعو أعضاء المجلس إلى تقديم الدعم الكامل وغير المشروط لإدراج أسماء أولئك الأشخاص في القائمة مستقبلا. إن هايتي تستحق أفضل من ذلك. وسنواصل الضغط من أجل إدراج المزيد من الأسماء في القوائم من خلال مجلس الأمن وهيئاته الفرعية لضمان ملاءمة قوائم الجزاءات للغرض المنشود. ونؤكد التزامانا تجاه شعب هايتي ونعتزم العمل عن كثب مع الحكومة الهايتية وزملائنا أعضاء المجلس وجميع أصحاب المصلحة لتيسير تحقيق السلام والازدهار في البلد والمنطقة.

السيد موسكوسو (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): بداية، نرحب بوفد هايتي الذي يشرفنا بحضور ممثله الدائم اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لجميع أعضاء مجلس الأمن على مساعدتهم البناءة في هذه العملية وعلى القيادة القيمة للولايات المتحدة في هذا التجديد.

إن الجزاءات المتعلقة بهايتي، ولا سيما التنفيذ الفعال لحظر الأسلحة، عنصر حاسم من أجل التخلص بشكل نهائي من الوقود الذي يؤجج النزاع في ذلك البلد. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أشرنا في منتديات أخرى، هناك علاقة تكافلية مثبتة بين بعض النخب الاقتصادية والسياسية والعصابات التي أخذت جمهورية هايتي الشقيقة رهينة لها. ولذلك، نأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء، في مرفق هذا القرار (القرار 2794 (2025))، حول إدراج الأشخاص الذين تنطبق عليهم تلك المعايير والذين يتسببون في الكثير من الضرر للمجتمع الهايتي. ونأمل أن يمكّننا هذا التجديد، إلى جانب الجهود الأخرى التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وقوة قمع العصابات، من تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إخلاء هايتي من الأسلحة وتعزيز الأمن والسلام في البلد.

السيد توتانغي (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي الجزائر والصومال وبلدي، سيراليون، بالإضافة إلى غيانا (مجموعة 3+1).

ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لهايتي في هذه الجلسة.

وترحب مجموعة 3+1 باتخاذ القرار 2794 (2025) الذي يجدد نظام الجزاءات المفروضة على هايتي وولاية فريق الخبراء المعني بهايتي. ونشكر المشاركين في الصياغة، بنما والولايات المتحدة، على تيسير المفاوضات.

باتخاذ هذا القرار اليوم، يؤكد مجلس الأمن مرة أخرى التزامه القوي بالحد من عنف العصابات في هايتي. كما بعثنا برسالة دعم حازمة وجماعية إلى جميع الرجال والنساء والأطفال في هايتي الذين لا يزالون يتحملون وطأة عنف العصابات الوحشي مفادها أنهم ليسوا وحدهم وأن مجلس الأمن يعتزم استخدام الأدوات المتاحة له بالكامل لدعم جهود هايتي في قمع عنف العصابات المزعزع للاستقرار في البلد واستعادة الأمن.

وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب أيضًا بإدراج أحكام جديدة في هذا النص، مصممة خصيصًا لتعزيز إنفاذ حظر الأسلحة المفروض على إقليم هايتي. ويمثل التنفيذ الكامل لحظر الأسلحة ركيزة أساسية في الاستراتيجية العامة لمكافحة العنف المسلح والحد من انتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة في هايتي. فتدفق هذه الأسلحة وذخائرها دون رادع يُفاقم الأزمة الأمنية ويساهم في انتهاكات حقوق الإنسان، مما يعمق معاناة السكان المستضعفين ويقوض الجهود المبذولة لاستعادة السلام والاستقرار. ونواصل التشديد على أهمية تعزيز الامتثال لتدابير الجزاءات ونحث جميع السلطات المعنية على إعطاء الأولوية لبناء القدرات حيثما اقتضت الضرورة لضمان الالتزام والامتثال الكاملين لأحكام نظام الجزاءات وعلى التعاون مع فريق الخبراء من خلال تقديم معلومات دقيقة في الوقت المناسب والرد على اتصالاتهم.

وعلاوة على ذلك، فإننا نواصل حث مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفريق الخبراء والهيئات الأخرى ذات الصلة على زيادة الوعي داخل هايتي والمنطقة بأحكام النظام.

أخيراً، تحث مجموعة 3+1 المجتمع الدولي مرة أخرى على زيادة الدعم المقدم إلى الشرطة الوطنية والقوات المسلحة في هايتي، حيثما دعت الحاجة، لتمكينهما من تلبية التوقعات الواردة في هذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة. ولا نزال ملتزمين تمامًا بالمسألة الهايتية وبضمان انقشاع سحب عدم الاستقرار القاتمة هذه عن سماء هايتي.

السيد بولسن (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب بمشاركة ممثل هايتي في جلسة اليوم.

صوتت الدانمرك مؤيدة للقرار الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم لتجديد نظام جزاءات الأمم المتحدة المفروض على هايتي وولاية فريق الخبراء المعني بهايتي (القرار 2794 (2025)). ونشكر المشاركين في الصياغة، بنما والولايات المتحدة الأمريكية، على جهودهما بشأن هذا القرار.

ونرحب كذلك بإدراج اسمي شخصين آخرين في قائمة جزاءات الأمم المتحدة. وتؤيد الدانمرك بقوة استخدام الجزاءات المحددة الأهداف فيما يتعلق بهايتي. فهي أدوات حاسمة للمجلس لاستهداف الأفراد والكيانات المتواطئين أو المتورطين في أعمال تهدد السلام والأمن والاستقرار في هايتي. ويجب أن يكون التنفيذ الكامل لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على هايتي لوقف التدفق غير المشروع للأسلحة والذخائر أولوية. ونأمل أن نرى إنفاذا أكبر لحظر الأسلحة الذي ستظل هايتي، من دونه، عالقة في دوامة العنف وانعدام الأمن.

تأسف الدانمرك بشدة لأن هذا القرار لا يتضمن الإشارات البالغة الأهمية إلى العنف الجنسي والجنساني. ففي ضوء الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان في هايتي وتأثيرها غير المتناسب على النساء والأطفال، نعتقد أن من المهم للغاية التشديد على جريمة العنف الجنسي والجنساني في نظام جزاءات الأمم المتحدة. ويجب اعتبار العنف الجنسي والجنساني مقياساً مهماً بالنسبة للمجلس لدى النظر في الحالة في هايتي. ومن المهم أخذه في الاعتبار عند استعراض المجلس لتدابيره المتعلقة بنظام الجزاءات. فاستخدام مصطلح "العنف الجنسي" وحده وإغفال مصطلح "نوع الجنس" يحول دون المساءلة عن الانتهاكات الأخرى المتكررة بحق النساء والفتيات ومجتمع الميم الموسّع على أساس نوع جنسهم أو ميولهم الجنسية.

يجب على المجتمع الدولي أن يقف إلى جانب هايتي الآن. ويتعين علينا زيادة الدعم للجهود الأمنية والإنسانية لوضع هايتي على طريق السلام والأمن الدائمين.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع لهذا القرار (القرار 2794 (2025)) الذي يجدد ولاية نظام الجزاءات المفروضة على هايتي لمدة عام. ونشكر واضعي المسودة الأولى على جهودهم وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بغيانا على وفائها بضمير حي بولايتها بصفتها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي على مدار العام المنقضي. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى أعضاء اللجنة وخبراء الفريق المعني بهايتي على عملهم.

إن نظام جزاءات مجلس الأمن الذي يستهدف العصابات الهايتية إجراء رئيسي لاحتواء جرائم العنف التي ترتكبها العصابات وتحسين الحالة الأمنية في هايتي. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، سعى أعضاء المجلس جاهدين لتحسين نظام الجزاءات، لا سيما من خلال تعزيز تدابير حظر الأسلحة بشكل مستمر. وفي الوقت الحاضر، لا يزال عنف العصابات متفشياً في هايتي. ولا يزال يتعين وقف تدفق الأسلحة غير القانونية. ويتزايد خطر انتشار الأسلحة باستمرار وتزداد الحالة الأمنية على أرض الواقع تعقيدًا بمرور كل يوم. وتواجه الجهود المبذولة من أجل التنفيذ الفعلي لحظر الأسلحة وكفالة فعاليته وتعزيز مراقبة الأسلحة والذخائر والإشراف عليها العديد من الصعوبات والتحديات.

ومن خلال جهود الصين وغيرها من أعضاء المجلس، يطلب القرار المتخذ للتو من الدول الأعضاء اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز مراقبة الحدود ومنع الاتجار بالأسلحة ودعم السلطات الهايتية في تشديد الرقابة على الأسلحة والذخيرة وتقديم تقارير عن التقدم المحرز في مجال التنفيذ إلى لجنة الجزاءات وفريق الخبراء التابع لها. ونأمل أن تنفذ جميع الأطراف، ولا سيما البلد الذي يشكل المصدر الرئيسي للأسلحة والذخائر غير المشروعة في هايتي، التدابير المذكورة أعلاه من خلال إجراءات ملموسة.

في الوقت نفسه، من المؤسف أن القرار لا يتضمن أحكاماً مفصلة بقدر أكبر وقابلة للتحقق بشأن الكيفية الذي ستعزز بها قوات الأمن الخارجية والسلطات الهايتية العمل التنظيمي فيما يتعلق بالأسلحة والذخائر، كما طلب أعضاء مجلس الأمن. وندعو الأطراف المعنية إلى الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتها تجاه شعب هايتي والمجتمع الدولي وإلى تنفيذ الجزاءات بما يتماشى مع أشد المعايير صرامة. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي للجنة الجزاءات وفريق الخبراء تعزيز جهود الرصد.

ترحب الصين بتحديث القرار لقائمة الجزاءات. ونحن على استعداد للعمل بشكل وثيق مع أعضاء المجلس لمواصلة إحراز تقدم في العمل المتعلق بالإدراج على قائمة الجزاءات من أجل إيجاد رادع قوي ضد العصابات.

إن نظام الجزاءات ليس سوى إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها الاستجابة للأزمة في هايتي. ويتطلب حل الأزمات المتعددة في هايتي نهجاً متكاملاً ويتوقف في نهاية المطاف على جهود هايتي نفسها. ويجب على جميع الأحزاب والفصائل السياسية في هايتي أن تعزز وحدتها وأن تتحلى بالمسؤولية وأن تدفع قدما بفعالية بالعملية السياسية التي يقودها الهايتيون ويمسكون بزمامها وأن تكرس نفسها حقًا لاستقرار البلد وتنميته. وتقف الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي والقيام بدور بنّاء لتمكين هايتي من الخروج من الأزمة وتحقيق الاستقلال والاعتماد على الذات في وقت مبكر.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب بمشاركة الممثل الدائم لهايتي في جلسة اليوم. وتشكر باكستان وفدي الولايات المتحدة وبنما على عملهما بشأن القرار (القرار 2794 (2025)). ونقدر مرونتهما في استيعاب آراء وشواغل مختلف الوفود والحفاظ على توافق الآراء التقليدي بشأن هذا القرار.

تنظر باكستان إلى جزاءات الأمم المتحدة بوصفها وسيلة لتحقيق غاية. فيمكن للجزاءات، عند الضرورة وإذا طُبقت بحكمة، أن تفيد في التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام من خلال استهداف الأفراد والكيانات الجانحين وتجنيب عامة الناس العواقب السلبية. وبالمثل، نعتقد أن نظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار 2653 (2022) يمكن أن يساعد في تصحيح الحالة في هايتي. وتصويتنا مؤيدين للقرار اليوم يعبر عن التزامنا ودعمنا فيما يتعلق بإعادة الأحوال في هايتي إلى طبيعتها والجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لاستعادة السلام والاستقرار في البلد.

وقد شاركت باكستان في عملية التفاوض بشأن هذا القرار بطريقة بناءة. ونشكر واضعي المسودة الأولى على موافقتهم على استعادة التعابير الواردة في القرار 2752 (2024)، بما في ذلك ما يتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة وآلية مركز التنسيق. وخلال المفاوضات، كان تأكيدنا على ضرورة التوصل إلى قرار توافقي نابعا من موقفنا المبدئي القائم على أن توافق الآراء يساعد في بناء الشرعية لتدابير الجزاءات، الأمر الذي يساعد بدوره في تنفيذها الفعال. وبالتالي، يسعدنا للغاية اتخاذ القرار بالإجماع.

وإذ تدرك باكستان، في جملة أمور، أهمية وضرورة الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والذخائر في هايتي، فإنها تؤيد دعوة القرار إلى تعزيز تنفيذ حظر الأسلحة، بما في ذلك من خلال تحسين التعاون فيما بين السلطات الهايتية وكذلك البلدان المعنية في المنطقة.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعم باكستان لعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي وفريق الخبراء التابع لها. وسنواصل تعاوننا البناء مع اللجنة في عملها، تحت قيادة غيانا القديرة، وأداء دورنا في تعزيز عملية لصنع القرار تقوم على الأدلة وتتسم بقدر أكبر من المرونة. ختاماً، نؤكد مجدداً دعمنا الراسخ لسيادة هايتي وسلامة أراضيها وللخيارات السياسية السيادية التي تتخذها هايتي للتغلب على التحديات الحالية.

السيد بوركيليتس (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تتقدم سلوفينيا بالشكر إلى القائمين على الصياغة، بنما والولايات المتحدة، على جهودهما في توجيه تجديد نظام الجزاءات على هايتي.

لقد صوّتنا مؤيدين القرار (القرار 2794 (2025)) لمواصلة دعم استعادة السلام والأمن والاستقرار في البلد. ويجب على المجلس أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة استخداما كاملا لمواجهة قدرة العصابات المسلحة على توسيع سيطرتها الإقليمية وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد السكان الهايتيين. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ القرار اليوم وتمديد الجزاءات على شخصين يقودان ويدعمان العصابات المسلحة في هايتي.

وسط مستويات غير مسبوقة من عنف ووحشية العصابات، لا يزال الوضع في هايتي مقلقا للغاية. ليست أعمال القتل والعنف الجنسي والجنساني والجوع والنزوح سوى بعض من الأبعاد العديدة لدورة المعاناة المدمرة التي تؤثر على سكان هايتي. ووفقا للتقرير الأخير للأمين العام الذي سيناقشه المجلس في غضون أيام قليلة، فإن النساء والأطفال لا يزالون يتحملون العبء الأكبر من هذه المعاناة. وفي هذا الصدد، نأسف لإغفال الإشارة إلى "العنف الجنساني" في نص القرار ونشجع بقوة القائمين على الصياغة على أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار في التجديد القادم.

إن اتخاذ قرار اليوم ليس غاية في حد ذاته بل هو معلم هام يجب أن نواصل البناء عليه. ويجب أن تستمر جهود المجلس لتحسين الوضع الإنساني وحقوق الإنسان والحالة السياسية والأمنية في هايتي. وفي هذه العملية، نؤكد من جديد تضامننا الثابت مع شعب هايتي، الذي ستظل مصالحه الفضلى هي التي توجه عمل المجلس في المستقبل.

السيد ستاماتيكوس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب بمشاركة الممثل الدائم لهايتي في هذه الجلسة.

وترحب اليونان باتخاذ هذا القرار (القرار 2794 (2025)) وتشكر المشاركين في صياغته، بنما والولايات المتحدة، على عملهما. صوتت اليونان تأييدا للقرار نظرا للحالة الأمنية الملحة في هايتي، مع استمرار عنف العصابات دون هوادة. ونعتقد أن نظام الجزاءات، إذا ما تم تنفيذه بالكامل، يمكن أن يسهم بشكل كبير في الحد من الأنشطة الإجرامية للعصابات وإنهاء الفساد والإفلات من العقاب. ونرحب بالأحكام المعززة الواردة في القرار بشأن حظر الأسلحة. كما نعتقد أيضاً أن الأحكام المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة وإجراءات الشطب، بما في ذلك تفويض مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة، هي عناصر مهمة. وفي الوقت نفسه، نأسف لإغفال الإشارة إلى العنف الجنساني في القرار، لا سيما أنه من معايير مراجعة مدى ملاءمة الجزاءات. وندعو جميع المعنيين في الهيكل الأمني الجديد في هايتي، بما في ذلك الحكومة والمنظمات الدولية والدول الأعضاء وقوة قمع العصابات ومكتب الأمم المتحدة للدعم في هايتي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، إلى مواصلة التنسيق بهدف التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات.

في الختام، لا تزال اليونان ملتزمة بالعمل عن كثب مع زملائنا أعضاء مجلس الأمن بشأن ملف هايتي.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تتقدم فرنسا بالشكر إلى بنما والولايات المتحدة على جهودهما في اتخاذ هذا القرار (القرار 2794 (2025)).

وترحب فرنسا باتخاذ القرار 2794 (2025) بالإجماع الذي يجدد نظام الجزاءات في هايتي لمدة عام واحد. ويُعد نظام الجزاءات هذا أداة أساسية للمجلس للمساعدة في استعادة الاستقرار في البلد من خلال المساهمة في مكافحة العصابات والاتجار بالأسلحة والذخيرة التي تغذيها.

لطالما دعت فرنسا إلى إضافة أفراد جدد إلى قائمة الجزاءات – لا زعماء العصابات وحدهم، بل أيضا القادة السياسيين والاقتصاديين الذين يقدمون لهم الدعم والتمويل. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بإضافة مرفق للقرار يضيف فردين إلى قائمة الجزاءات، بينما تأسف في الوقت نفسه لعدم التمكن من تحديد المزيد. وستواصل فرنسا الدعوة إلى وضع أسماء جديدة على القائمة من أجل دعم جهود السلطات الهايتية لاستعادة السلام والأمن. والأمر متروك لها الآن لتنفيذ هذه الجزاءات بالكامل في هايتي.

أخيرا، تذكّر فرنسا بأن النساء والفتيات في هايتي ما زلن يقعن ضحايا للعنف الجنسي والجنساني الذي ترتكبه العصابات. ونأسف لأن القرار لا يتضمن إشارة صريحة إلى هذه المسألة، في الوقت الذي يجب أن تؤخذ فيه انتهاكات حقوق الإنسان هذه في الاعتبار عند تقييم الوضع في هايتي.

السيدة ماكنوتان (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بمشاركة الممثل الدائم لهايتي اليوم.

تدين المملكة المتحدة، دون تحفظ، العنف الذي لا يزال يقوض الجهود الرامية إلى استعادة الحكم الديمقراطي في هايتي. وما زلنا ملتزمين باستخدام جزاءات الأمم المتحدة لمواصلة الضغط على أولئك الذين يسعون إلى زعزعة استقرار هايتي. ونرحب بتجديد الولاية ونشكر الولايات المتحدة وبنما على جهودهما.

ومن الأهمية بمكان أن يبقى المجلس على علم تام بحجم وطبيعة العنف الذي يُرتكب في هايتي، بما في ذلك التقارير المثيرة للقلق عن انتشار العنف الجنسي والجنساني. إن استهداف النساء والفتيات في هايتي بسبب جنسهن أمر غير مقبول. يشمل ذلك الزواج القسري والتحرش والاعتداء والعمل القسري وأشكال الاتجار بالبشر والاختطاف والعنف الجنسي. وتبقى الجزاءات أداة أساسية لمعالجة انعدام الأمن في هايتي والتخفيف من معاناة الشعب الهايتي. وسنواصل العمل مع جميع أعضاء المجلس لتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

أيد الاتحاد الروسي القرار الذي قدمته الولايات المتحدة وبنما بشأن تمديد نظام الجزاءات المفروضة على هايتي (القرار 2794 (2025)). ونحن ممتنون للقائمين على الصياغة على تنقيح الوثيقة ومراعاة شواغلنا فيما يتعلق بإدراج أسماء في قائمة الجزاءات. إننا نتبع نهجا متوازنا عندما يتعلق الأمر باستخدام المجلس للجزاءات ونعتبرها إحدى الأدوات القوية جدا في ترسانة مجلس الأمن التي ينبغي استخدامها بطريقة هادفة ومتناسبة مع التهديدات الناشئة. وفي سياق هايتي، لا شك في أن من المهم للغاية ضمان مراعاة حظر الأسلحة. تقع هذه المسؤولية في المقام الأول على عاتق تلك الدول التي لا تزال الأسلحة غير المشروعة تتدفق منها إلى الجزيرة بطريقة غير خاضعة للرقابة.

أما بالنسبة للجزاءات المحددة الأهداف، فليس لدينا أي اعتراض على فرضها ضد العناصر الإجرامية الواضحة. وفي الوقت نفسه، لا نزال ثابتين في قولنا أنه لا ينبغي تطبيق القيود الدولية بهدف إعادة تشكيل المشهد السياسي في هايتي بشكل جذري. لذا فمن المستحسن الامتناع عن إدراج من قد يكونون قادرين في

المستقبل على أداء دور في الحياة السياسية في البلد على قائمة الجزاءات، لا سيما خلال المرحلة الانتقالية الهشة كالتي نشهدها حاليا. ونعتقد أن أي توسيع آخر لهذه القائمة أو غيرها من قوائم الجزاءات يجب أن يتم من خلال الآلية الخاصة لصنع القرار القائمة على توافق الآراء داخل اللجان ذات الصلة.

أستأنف مهامي الآن كرئيس للمجلس.

وأعطي الكلمة لممثل هايتي.

السيد بيير (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): أرحب برئاسة الاتحاد الروسي لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل التوفيق في أداء واجباتكم للفترة المتبقية من ولايتكم. ويود وفد بلدي أن يهنئ أعضاء المجلس ويشكرهم على اتخاذ هذا القرار الذي يجدد نظام الجزاءات على هايتي بالإجماع (القرار 2794 (2025)). كما أشكر أيضاً القائمين على الصياغة في الملف الهايتي، الولايات المتحدة وبنما، على جهودهما الدؤوبة لإحراز تقدم في هذه القضية.

تولي الحكومة الهايتية اهتماما خاصا لعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي وفريق الخبراء المعني بهايتي بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني التي أصبحت الآن قوة قمع العصابات. ومن المأمول أن تساعد جهودهم المشتركة، إلى جانب جهود جمهورية هايتي، في تسليط الضوء على الروابط المعقدة بين العصابات وتجار الأسلحة وتمويل الأنشطة الإجرامية، مما يؤدي إلى تفكيك الشبكات التي تدعم هذه الأنشطة.

وتعتقد هايتي أن نظام الجزاءات يمكن أن يكون أداة فعالة للردع والعدالة إذا ما تم تنفيذه واحترامه بشكل جيد من قبل جميع الدول الأعضاء. وهو يتيح استهداف ومكافحة أولئك الذين يؤججون العنف، مع كسر الشبكات الاقتصادية والسياسية التي تدعم العصابات المسلحة. لذلك تؤيد حكومة هايتي تجديد التدابير المتعلقة بحظر السفر وتجميد الأصول وحظر توريد الأسلحة لفترة أخرى مدتها سنة واحدة، على النحو المبين في القرارات السابقة.

وتؤكد هايتي من جديد التزامها بالتعاون مع لجنة القرار 2653 وفريق الخبراء، ولا سيما في تبادل المعلومات والتحقق من الكيانات الخاضعة للجزاءات وتنفيذ قرارات المجلس. وترحب أيضاً بأحكام القرار التي تشجع على التنسيق الإقليمي والإحاطات المشتركة بين اللجنة ووكالات الأمم المتحدة وبلدان المنطقة لزيادة الوعي بطرق الإمداد غير المشروعة وتعزيز نهج جماعي وشامل للاتجار بالأسلحة.

يعد نظام الجزاءات هذا ركيزة مكملة للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، التي أذن بها القرار 2699 (2023) وتحولت مؤخراً إلى قوة قمع العصابات بموجب القرار 2793 (2025). تهدف هاتان الآليتان إلى استعادة الأمن العام وتوطيد سيادة القانون وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات.

ومن المسلم به أن الميزانية العمومية، بالنظر إلى الوضع الحالي، تظل متباينة. ولا يزال يتم تزويد العصابات بانتظام بالأسلحة الثقيلة والذخيرة من الخارج. لذلك نوجه نداءً عاجلاً إلى كل دولة، ولا سيما الدول المجاورة لهايتي، لإبداء أقصى درجات اليقظة في مراقبة عمليات نقل الأسلحة والذخائر والأعتدة

ذات الصلة، والتعاون بصدق مع لجنة الجزاءات وفريق الخبراء التابع لها لضمان التطبيق الفعال والشفاف للتدابير المعتمدة.

وتحيط حكومة هايتي علماً بقائمة أسماء الأشخاص الواردة في مرفق هذا القرار والتي حددتها اللجنة. وسيتم التعامل مع قضايا هؤلاء الأشخاص وفقاً للقانون الهايتي الحالي.

ولا أريد أن أختم كلمتي دون أن أعرب عن تقديري لعمل غيانا كرئيس للجنة الجزاءات. ومن المحتمل أن تتولى دولة أخرى رئاسة اللجنة في العام المقبل، ولكن غيانا قامت بعمل جدير بالثناء.

رُفعت الجلسة الساعة 15/35.